مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الاصلاحات في سوريا في ظل الحراك السياسي
اسم الكاتب: أ.م.د. عامر كامل احمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7101
تاريخ الاسترداد: 2025/04/21 21:34 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الاصلاحات في سوريا في ظل الحراك السياسي

ا.م.د عامر كامل احمد(*)
Amr2001000@yahoo.com

ملخص البحث

طوال أكثر من أربعة عقود واجه النظام السياسي في سوريا محاولات الاصلاح السياسي والاقتصادي التي نادت به المعارضة باعتماد التدابير الضبطية السلطوية وليست الحوارية مع شعبه ولم يعالج ويحدّث بناه السياسية والادارية والاقتصادية بل سعى النظام توظيف السلطة لقمع القوى المتصدية للاصلاح واختلق مختلف الاساليب والاليات للحيلولة دون تداول السلطة بشكل سلمي كما قاوم الضغوط الخارجية بدعوى ان أي تغيير او اصلاح سيؤدي الى صعود الجماعات الاسلامية المتطرفة.

تصاعدت الازمة بين النظام والمعارضة في نهاية تسعينيات القرن الماضي حول مطالب المعارضة بالغاء بعض ممارسات النظام من خلال الغاء حالة الطوارىء واطلاق سراح المعتقلين السياسيين واجراء حوار حول قضاياعدة ألا ان تلك المحاولات باءت بالفشل.

بعد تولي بشار الاسد خلفا لوالده عام ٢٠٠٠ استبشرت المعارضة بان هناك تحولاً في سياسة النظام تجاه شعبه ألا انها أُصيبت بخيبة أمل نتيجة لاستمرارية نهج النظام في عدم تصحيح مسار النظام في ملاحقة المعارضة وتقييد الحريات العامة مع غياب الاصلاح السياسي والاقتصادي.

مع تصاعد الاحتجاجات الشعبية التي عمت بعض الدول العربية استبعد النظام السوري اندلاعها في سوريا الا ان هذا سرعان ما تحولت اليها لتكون شرارتها الأولى في العاصمة

(*)مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد.

دمشق ولتتمدد الى محافظات سورية أُخرى ورغم محاولات النظام احتواء الاحتجاجات الا أنها تحولت بعد أقل من شهرين الى صراع مسلح بين جيش تأسس من منشقين وعرف بالجيش الحر وبين الجيش النظامي.

تحولت الازمة السورية الى صراع اقليمي وحرب باردة بين دول كبرى لتتعقد الأزمة وجرى تدويلها بالشكل الذي ادى الى ان يدفع الشعب السوري من تدمير لبلدهم وتهجير أكثر من أربعة ملايين سوري في دول مجاورة.

أن الازمة السورية مفتوحة على احتمالات عدة في مقدمتها تقسيمها الى كانتونات ليحقق حلم اسرائيل بالتخلص من دولة شكلت لها هواجس في عقود سابقة.

مقدمة:

توصف عملية الاصلاح السياسي بانها عملية متداخلة ومرتبطة بتعدد القوى الاجتماعية والمؤسسات المجتمعية الموثرة في حركة المجتمع،وهي عملية مركبة تحتاج الى رؤية واضحة واهداف محددة كماتحتاج الى تعاون وثيق ومستمر بين القوى الاجتماعية والفعاليات الاقتصادية ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز صنع القرار.

وعلى هذا الاساس فان عملية الاصلاح تتطلع الى رغبة في استبدال وضع اجتماعي أوسياسي قائم بحال افضل منه ومن ثم الارتقاء بالاوضاع الاجتماعية اوالسياسية بالشكل الذي يوفر لابناء المجتمع حياة افضل.

وتنبع مطالب الاصلاح والتغيير سواء من المعارضة او الراي العام نتيجة لانسداد الحوار بين السلطة والمجتمع وسوء ادارة مؤسسات الدولة وغياب الحريات واستشراء الفساد وعدم وجود العدالة في توزيع الثروة وغياب فرص العمل المناسبة المبنية على كفاية الافراد.

لقد اعتادت الانظمة العربية لاسيما الانظمة الشمولية ومعظمها جاء نتيجة لانقلابات عسكرية باعتماد التدابير الضبطية السلطوية وليست الحوارية مع شعوبها كما ان العقودالماضية وخاصة مرحلة مابعد قيام الدولة الوطنية لم تعالج وتحدّث بناها الادارية والاقتصادية والسياسية فهي من جانب سعت بتوظيف السلطة لقمع شعوبها واختلقت مختلف الاساليب والاليات

للحيلولة دون تداول السلطة بشكل سلمي ومن جانب اخرحاولت مقاومة الضغوط الخارجية بدعوى ان أي تغيير او اصلاح سيؤدي الى صعود الجماعات الاسلامية المتطرفة.

وعلى هذا الاساس حاولت تلك الانظمة استبعاد المعارضة في الداخل والخارج في حين احكمت قبضتها الامنية على الداخل ووضعت بلدانها تحت حالات الطوارىء والاحكام العرفية لاعتقال كل من لاينسجم مع توجهاتها.

وسوريا مثلها مثل باقي الدول العربية التي معظمها واجه تحدي الاصلاح السياسي والاقتصادي والاداري وانتشار الممارسات البيروقراطية بقوة، فالنظام السوري طوال اكثر من اربعين عاما قاوم أي محاولة للاصلاح رغم تعرضه الى ضغوطً داخلية وخارجيةبل فرض حالة الطوارىء وتمسك بنظام الحزب الواحد .

ويمكن القول بان الاصلاح في سوريامطلب قديم متجدد يمكن تلمسه تاريخيا في الاحتجاجات المتكررة للشعب السوري ضد النظام لاسيما بعد ان تم فرض قانون الطوارىء فيالعام ١٩٦٣ لذلك اصبح الحديث عن الاصلاح في سوريا يتطلب تحديد طبيعة الخلل في العلاقة بين النظام والمجتمع وتحديد القوى الاجتماعية المعارضة والمصالح التي تسعى الى تحقيقها كما تطلب البحث عن الاليات اوالمقاربات اللازمة لتحقيق مشروع الاصلاح.

افرزت التحولات التي شهدها العالم منذ انتهاء الحرب الباردة شيوع مفاهيم جديدة كالديمقراطية وحقوق الانسان والحريات العامة اسهمت هذه المفاهيم الى مطالبة الشعوب بحقوقها وانعكس ذلك على العلاقة بين النظم السياسية والمعارضة وسوريا كانت في صدارةهذه الدول لتنطلق الازمة بين النظام والمعارضة لاسيما بعد تولي الرئيس بشار الاسد بعد وفاة والده وتحولت العلاقة بين النظام والمعارضة الى حالة بين الشد والجذب لتستعين الاخيرة في تحركها بالدعم الاقليمي والدولي.

لاشك ان غالبية كبيرة من الشعب العربي في سوريا تطلعت الى تغيير الواقع القائم وهي الغالبية التي تاخذ بنظر الاعتبار الواقع السياسي والتنوع الطائفي ومكانة سوريا في اطارها الاقليمي والدولي كما ان النظام في سوريا هو الاخر كان يطمح الى تحقيق اصلاحات الا ان الحرس القديم الذي رافق النظام وقف عائقا امام أي محاولة لاسيما في عهد الرئيس الحالي بشار الاسد.

جرى اعادة الحديث عن الاصلاح في سورياعندما انطلقت الاحتجاجات في المنطقة العربية في نهاية العام ٢٠١٠ عندما بدأت تتهاوى الانظمة العربية الواحدة تلو الاخرى لتبدأ من تونس لتصل الى مصر فليبيا واليمن و لتنتشر اصداؤها الى المشرق العربي وسوريا من بينها.
لذلك انطلقت الاحتجاجات في سوريا في منتصف اذار عام ٢٠١١ لتمتد الى معظم المحافظات السورية وتتحول الى مواجهة عسكرية بين النظام والجماعات المسلحة وتدخل قوى اقليمية ودولية لتتعقد الازمة وتطول دون ان تلوح بالافق محاولات لانهائها.

فرضية الدراسة: يشكل الاصلاح في سوريا حاجة ملحة وهو ما تقر به جميع الاطراف السورية بما فيها النظام السياسي . الا ان الاصلاح يكون من خلال الحلول السياسية، وهو ما يفرضه المنطق وكذلك الواقع على الارض.

اهمية الدراسة: تستمد الدراسة اهميتها كون الاصلاح السياسي يشكل حاجة ملحة لديمومة النظامفالحوار مع الشعب ومشاركته في اتخاذ القرارات والغاء حالات الطوارىء والاحكام العرفية التي اتخذها النظام السوري في ظروف معينة وقمع الشعب تحولت الحالة السلمية للاصلاح الى احتجاجات وانتفاضات شعبية.

من هنا تاتي اهمية دراسة ملف الاصلاح للنظام السوريالذي لم يستفد النظام منه طوال اكثر من اربعة عقود في ايجاد علاقة مبنية على التفاعل الايجابي مع المواطن بل شدد النظام علىالقبضة الامنية الامر الذي ولد حالة من الياس والاحباط لدى الراي العام السوري والمعارضة المتمثلة بطبقة المثقفين لتصل الى حركة احتجاجية تسعى الى اسقاط النظام.
ولغرض تسليط الضوء على مسارات الاصلاح السياسي في سوريا وتعثر النظام في اتخاذ خطوات بشأن الاصلاح الشامل والجذري فقد تم تقسيم الدراسة على أربعة محاور رئيسة وهي :
المحور الاول: محاولات المعارضة في الضغط لاصلاح النظام.
المحور الثاني :مساعي النظام السوري في الاصلاح.
المحور الثالث: اندلاع الاحتجاجات في منتصف اذار ٢٠١١
المحور الرابع: مشاهد مستقبلية للازمة السورية.
خاتمة

المحور الاول :محاولات المعارضة في الضغط لاصلاح النظام

لم يهدأ الشعب السوري طوال اكثر من اربعة عقودوبالذات بعد فرض حالة الطوارىء منذ عام ١٩٦٣معارضته للنظام ولتستمر بعد الحركة التصحيحية في العام ١٩٧٠ التي قادها حافظ الاسد التى اوصلته الى سدة الرئاسة الذي اسس نظاما قويا معتمدا على القبضة الامنية داخليا وسلسلة من التحالفات خارجياُ ضمن له ان يكون اطول مدة في الحكم وكفل له دستور ١٩٧٣ صلاحيات واسعة الذي نصت مادته الثامنة كون حزب البعث هو الحزب القائد للدولة والمجتمع رافق ذلك غياب للحريات السياسية لذلك طالبت القوى المعارضة للنظام برفع حالة الطوارىء والمشاركة السياسية في ادارة امور البلاد.

شهد عام ١٩٧٩تحولا واضحا في اسلوب المعارضة المطالبة بالتغيير عندما انطلقت النقابات العمالية بتظاهرات طالبت برفع حالة الطوارىء واطلاق سراح المعتقلين السياسيين، فكان رد النظام بحل النقابات و قمع الحركة الاحتجاجية لتستمر حالة الاستياء الشعبي ليواجه النظام انتفاضة شعبية اخرى في العام ١٩٧٩انطلقت من حماه قادتها حركة الاخوان المسلمين طالبت بقيام دولة اسلامية وقد انتهت بدخول الجيش الى حماه في شباط ١٩٨٢[1].

بدأت ارهاصات الدعوة الى الاصلاح مرة اخرى نهاية تسعينيات القرن الماضي قادها عدد من النشطاء السوريين وبآليات جديدة فقد عمد بعض المثقفين السوريينانشاء منتديات علنية بعضها كان رسمياً ولكنه ذو سمة اقتصادية اهتمت بمناقشة السياسة الاقتصادية للبلاد وكيفية النهوض بها ومنتديات اخرى كانت لها انشطة غير رسمية اقامت الندوات الدورية وناقشت العديد من القضايا التي لها علاقة بالشأن السوري والعربي تزامن ذلك مع عوامل عديدة دفعت الى نضج الحوارات والنقاشات على المستويين الرسمي والشعبي كاستئناف محادثات السلام بين سوريا واسرائيل في عام ١٩٩٩ والانفتاح الذي شهدته سوريا على اوروبا وتحسن علاقاتها الاقليمية لاسيما مع العراق وتركيا. الا ان فشل المفاوضات مع اسرائيل دفعت الى تجدد الحديث في الداخل عن الفساد المالي والاصلاح على اثرها تم عزل رئيس الوزراء الاسبق محمود الزعبي وانتحاره في ايار

[1] **Fred H. Lawson , Global security watch – Syria , praeger , 1 edition , 7/2/2013 , pp 64 .**

٢٠٠٠ مما وسع دائرة الحوارات وخرج بعض المثقفين عن صمتهم وجرى الحديث من قبل بعض الاوساط السورية بجرأة وعلنية بالدعوة الى ضرورة اعداد برنامج للاصلاح السياسي والاقتصادي[١] .

وفي اثناء الانتخابات التشريعية التي جرت لانتخاب مجلس الشعب السوري للمدة (١٩٩٩ _ ٢٠٠٣) ظهرت اصوات جريئة طالبت بتعديل قانون الانتخابات وتفعيل دور مجلس الشعب للمراقبة والمحاسبة وجاء خطاب الرئيس السوري السابق حافظ الاسد ليؤكد هذا التوجه ولينتقد الفساد والحاجة الملحة للاصلاح الاداري والاقتصادي وتجاوز البيرواقراطية في مرافق الدولة وحث على التطوير والتحديث مما فسح المجال امام السوريين باخذ جرعة من الحرية وابداء الراي.

بعد وصول الرئيس بشار الاسد الى السلطة في ١٠ تموز عام ٢٠٠٠بعدتعديل الدستور جاء خطاب القسم ليؤكد فيه على احترام الراي الاخر وبداية لولادة مفهوم المجتمع المدني كمدخل للتحول الديمقراطي الذي بعث الروح في امال المثقفين الذين دعوا الى ضرورة استعادة الشعب السوري دوره بعد ان تم استبعاده على مدى عقود طويلة فجرى تشكيل جمعية اصدقاء المجتمع المدني والذي جاء في مسودة اعلانها بانها تمثل مجموعة تنظيمات غير حكومية من جمعيات ونقابات وهيئات واحزاب جوهرها الخيار الديمقراطي ولا يمكن للديمقراطية ان تتجسد الا عبر النهوض بالمجتمع المدني بانظمته ومؤسساته وخلق حوار نقدي بين المجتمع والدولة من اجل مصلحة الوطن[٢].

في ٢٧ ايلول ٢٠٠٠ دعا بيان للمثقفين السوريين والمعروف ببيان ال(٩٩) مثقفاً وجاءفيه :-

_الغاء حالة الطوارئ والاحكام العرفيه المطبقة في سوريا عام ١٩٦٣.

_ اصدار عفو عام عن المعتقلين السياسيين كافة .

_ السماح بعودة المنفيين .

_ ارساء دولة القانون .

_ اطلاق الحريات العامة .

[١] مهيوب غالب احمد ، الاصلاح الديمقراطي العربي بين برامج الداخل ومشاريع الخارج ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية العدد ٢١٤ ، نيسان ٢٠٠٥ ص٧٥ .

[2] NaderHashemin and PannPostel,The Syria Dilemma,The MIT Press13/9/2013 ,pp167_168.

_الاعتراف بالتعددية السياسية والفكرية .

_حرية الاجتماع والصحافة والتعبير عن الراي .

ومثل هذا البيان تحولاً كبيراً في النشاط المعارض للمثقفين السوريين واظهر للسلطة السورية الحضور الفعلي للمعارضة وتحركها باتجاه تفعيل وتنشيط دور الراي العام السوري فيما اتسمت ردود فعل النظام بالايجابية ولم يتعرض الموقعون على البيان الى اية ضغوط امنية واستجابت السلطات بالافراج عما يقارب ٦٠ معتقلا سياسيا .

وشاركت حركة الاخوان في سوريا قوى المعارضة للنظام ووقفت بوجهه في عهد الرئيس السابق حافظ الاسد وبعد وفاته وانتقال السلطة الى ابنه بشار،كان الرأي لدى الاخوان وفصائل المعارضة اعطاء الحكومة الجديدة الفرصة في اعداد برنامج للاصلاح وابدت الحركة عن استعدادها للتعاون معها من اجل تجاوز العقبات التي تقف بوجه الاصلاح وادركت بان الاصلاح ينبغي ان يكون تدريجيا للتركة الثقيلة التي ورثها النظام خلال العقود الماضية وبعد عشرة اشهرمن تولي الرئيس بشار السلطة اعلنت الجماعة مشروع ميثاق شرف وطني للعمل السياسي في سوريا وعرضته على مؤتمر المعارضة في ٢٥ شباط ٢٠٠٢ ووجدت ترحيبافي اوساطها الا ان الحكومة السورية لم ترحب بفكرة البيان[١].

تغيير الخطاب السياسي لجماعة الاخوان بعد عدم استجابة النظام في سوريا للبيان واصدرت في منتصف عام ٢٠٠٥ بيانا عدت النظام بهيئته الحالية غير جاد في تنفيذ خطوات الاصلاح وان الوضع بحاجة الى تغيير جذري وشامل.

ربيع دمشق

حل ربيع دمشق في ١٧ /تموز/٢٠٠٠ في المدة التي اعقبت تسلم بشار الاسد السلطة وانتهى في ١٧ /شباط/٢٠٠١فبعد القاء الرئيس خطاب القسم امام مجلس الشعب وقال فيه (ان الفكر الديمقراطي يستند الى اساس قبول الراي وهو طريق ذو اتجاهين وانه لايجوز تطبيق ديمقراطية

[١] طارق البشري ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، المستقبل العربي العدد ٢١٠ ك٢/٢٠٠٤ ص٣٦.

الاخرين على انفسنا بل يجب ان تكون لنا تجربتنا الديمقراطية الخاصة بنا المنبثقة من تاريخنا وثقافتنا وشخصيتنا الحضارية)[١].

سادت حالة من التفاؤل لدى النخب الثقافية بان عهدا جديدا للاصلاح قد بدأ وان المرحلةالجديدة ستشهد تطورات ايجابيةمع التيارات والقوى السياسية غير الجبهويةوان الحوار والاصلاح قادم لامجال الا ان الربيع لم يستمر طويلا لينتهي في ١٧/شباط/٢٠٠١ حينما قامت الاجهزة الامنية بتجميد المنتديات الفكرية والثقافية والسياسية ورغم قصر المدة الزمنية الا انها شهدت مناقشات سياسية وثقافية واقتصادية ساخنة كما كان لها صدى كبير لدى ابناء الشعب السوري.

كان ربيع دمشق فرصة للشروع نحوالتغيير الديمقراطي في سوريا والتوافق بين النظام والمجتمع لاسيما ان التحول جاء بشكل طبيعي نتيجة للتغييرالذي حصل في راس النظام ومجيء قيادة شابة تؤمن بالاصلاح والتغيير الا ان الربيع تحول الى خريف بعد ان جرى اعتقال قادته.

اعلان دمشق

في عام ٢٠٠٥ وقعت احزاب المعارضة السورية العلمانية وعدد من الشخصيات المستقلة وثيقة تأسيسة اطلق عليها اعلان دمشق طالبت بأحداث تغيير ديمقراطي وجذري في سوريا وتم انشاء المجلس الوطني لاعلان دمشق الا ان السلطات السورية قامت باعتقال العديد من ناشطي حقوق الانسان بعد انتخاب المجلس الوطني المكلف بتطبيق الاعلان خلال اجتماع شارك فيه ١٦٣ معارضاً.

واعتبر الاعلان بان النظام فشل وعجز عن تنفيذ وعوده الاصلاحية ولم يعد هناك متسع من الوقت لمزيد من الانتظار واكدت المعارضة بانها خلال العقود المنصرمة خاطبت النظام بالرسائل والعرائض كي يقوم بخطوات الاصلاح السياسي ويوسع هامش الحركة والحرية الا ان محاولاتها باءت بالفشل.

---

[١] برهان غليون ،ورقة الاصلاح الداخل السوري والتدخل الامريكي ،موقع شبكة الانترنيت الجزيرة نت .www.aljazeera.net/programs/pages/7a5ee47-ed50-4b97-a7be-a504189245b1

كما اقرالاعلان بأولوية الديمقراطية بوصفها خياراً نهائياًلارجعة عنه والمخرج الوحيد من الازمة المركبة التي تعانيها البلاد ورفض الاعلان أي تغيير معد من الخارج ودعا في المقابل الى ضرورة ادراك الترابط بين ابناء الشعب السوري[1].

تميزالاعلان بالمميزات الاتية :

١- اول اعلان معارض يصدر عن جهات سورية معارضة من الداخل.

٢ –شكل الاعلان صيغة توفيقية بين القوى العلمانية والاسلامية.

٣- جرى ايجاد حلول للكوردفي سوريا.

٤ – دعوته لانتقال تدريجي وسلمي الى الديمقراطية والمساواة.

الاان الانتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٧ شهدت صراعاحاداً بين المعارضة التقليدية من الفصائل اليسارية والقومية المتمثلة بحسن عبد العظيم وهيثم مناع والمعارضة الاسلامية.

يتضح مما تقدم ان طوال المدة التي حكم بها بشار الأسد لم يطرأ أي تغيير على الحياة السياسية حتى اجراء الاصلاحات قبيل الحراك الاجتماعي، الا ان استمرار حالة الطوارىء وتسلط الاجهزة الامنية واحتكار الاعلام من الناحيتين السياسية والاقتصادية وغياب المعارضة السياسية ومنع التظاهر والقيود على انشاء الاحزاب والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني والاعتقال التعسفي دون اذن قضائي لذلك صنفت هيومنراتس وتش سوريا بانها في المركز ١٥٤ عالميا من حيث اختراقها لحقوق الانسان.

ومن الجدير بالذكر فقد شارك غالبية الموقعين على اعلان دمشق في المؤتمرات التي عقدت في تركيا بعد الحراك الشعبي والاحتجاجات التي شهدتها سوريا وتشكيل المجلس الوطني السوري في تشرين الاول ٢٠١١.

وبناء على ما تقدم فان الشعب السوري والمعارضة وبعد عقود طويلة من المواجهة والمهادنة مع النظام لم يحقق اماله وتطلعاته في التغيير والمشاركة في اتخاذ القرارات بل ان الوعود التي اطلقها النظام طوال المدة المذكورة لميف بها مما دفع بعض اطراف المعارضة وخاصة الاخوان

---

[1] **BeneteScheller, The wisdom of Syria's waiting game : foreign policy under Assads , Hurst , 3/2/2014 , pp 98-99 .**

المسلمين خوفا من الاعتقال باللجوء الى الخارج والاتصال بالمنظمات الدولية وخاصة مؤسسات حقوق الانسان لشرح الوضع الانساني في سوريا.

المحور الثاني مساعي النظام السوري في الاصلاح

انتظرت المعارضة السورية والشعب اكثر من عقدين الاصلاحات التي وعد النظام بهالاسيما بعد هبوب رياح التغيير الديمقراطي على دول اوروبا الشرقية (الموجة الثانية) في بدايات تسعينيات القرن الماضي الاانه تراجع عن وعوده بعد نجاح الاسلاميين في الانتخابات التي جرت في الجزائر والتي جرى الغاؤها وادرك النظام السوري بان أي اصلاحات ستصب في صالح الاسلاميين في سوريا.

من جانب اخرعانت سوريا في العقد الاول من القرن الحالي من ضغوط خارجية لاسيما بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وحرب تموز في لبنان عام ٢٠٠٦وصدور عددٍ من القرارات الاممية كالقرار ١٥٥٩ الخاص باخراج قواتها من لبنان عام ٢٠٠٥واتهامها بمقتل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري فضلا عن الاتهامات المتعلقة بادخالها المقاتلين العرب الى العراق لافشال المشروع الامريكي وعدم تمدده في المنطقة وكانت سوريا مستهدفة في هذه المدةمن قبل الولايات المتحدة الامريكية رغم تعاونها في حربها على الارهاب هذه التطورات أربكت وضع النظام واعاقت خطوات الاصلاح فيه[١].

وعندما اتفقت الولايات المتحدة الامريكية مع الدول الصناعية الثماني في المؤتمر الذي عقد في سي ايلاند عام ٢٠٠٤ ضرورة شروع حكومات الشرق الاوسط بالاصلاح لتجفيف منابع الارهاب كانت سوريا في اول القائمة الاان الشعب في سورياكما في اطياف المعارضة لم يرحب بالاصلاح الآتي من ضغوط الخارج الذي يتجاهل همومهم الوطنية والقومية الكبرى او هو متشابك مع دعوات واضحة لتوسيع رقعة الهيمنة الامريكية للوصاية عليه وعلى هذا الاساس فان الشعب أدرك بان الاصلاح الذي يأتي من الخارج اصلاحٌ مشوّه مريبً ملتبس قديكون حقاً يراد به باطل.

[١] مجموعة باحثين ، الاصلاح في سوريا والتحولات الاقليمية والدولية
www.alquds.com/news/article/view/id/334097

لقد تأخرت الاصلاحات في سوريا وازدادت الهوة مابين النظام والشعب ونمت قناعات لدى الرأي العام بان الاصلاحات مجرد حلم وانها لن تأتي . فالنظام كان ينبغي أن يتخذاجراءات سريعة وعاجلة لتدارك الوضع القائم وانسداد الحوار بين النظام وشريحة عريضة من الشعب السوري.

ان حالة الاحباط التي سادت اوساط بعض المعارضين من السوريين واليأس من حصول أي اصلاح اوتغيير في النظام كان في مقدمة اسباب خروج الاحتجاجات وادرك القائمون على هذه الاحتجاجات بضرورة الاصلاح والاصرار على ان استمرار التظاهرات ومحاولة تعميمها على كل المحافظات السورية هو الهدف الرئيس الذي من خلاله يستطيع المتظاهرين من بعض فئات الشعب السوري التعبير عن تطلعاتها[1].

بعد مرور مدة قصيرة على بداية التحرك الشعبي الذي بدأ منتصف اذار ٢٠١١وبغية اتخاذ النظام خطوات استباقية ولتطمين الرأي العام الداخلي والدولي اعلنت القيادة السورية بعد اقل من اسبوعين على بداية الاحتجاجات رزمة من القرارات تتعلق بالعمل على اصدار قانون جديد للاحزاب وتأسيس لجنة لالغاء حالة الطوارى التي فرضت منذ عام ١٩٦٣ ومنع الاعتقال العشوائي وسلسلة من الاجراءت الاخرى.الا ان عدم ثقة الشعب السوري بالوعود الماضية للحكومات السورية التي لم تنفذ معظم وعودها جعل المعارضة تتجاهل تلك الاجراءات.

لقد كان احتمال حدوث أي احتجاجات في سوريا امرا مستبعدا حتى ان الرئيس بشار الاسد قال في اثناء اندلاعها في بعض الدول العربية بان على الحكام العرب الاستجابة لطموحات شعوبهم وان التظاهرات في مصر وتونس واليمن تأسس لحقبة جديدة في الشرق الاوسط مستبعدا تبني اصلاحات سريعة وجذرية محذرا من ان المطالبة بالاصلاحات السياسية السريعة قد تكون له ردود فعل سلبية في حال لم تكن المجتمعات العربية جاهزة لها[2].

[1] برهان غليون ، محاضرة القيت في منتدى الحوار الوطني ، دمشق ،في ٢٠٠١/٩/٥.
[2] حديث الاسد الى صحيفة وول ستريت جورنال ٢٠١١/١/٣١

فيما كتبت مستشارته بثينة شعبان قبيل ايام من بداية الاحتجاجات في صحيفة الشرق القطرية (ينبغي الاحتفاظ بالعناصر المشتركة بين ابناء الضاد وثورتهم الحالية وانتقالها من بلد الى اخر والتي تؤكد على وحدة الامة العربية وقضاياها)[1].

حاول النظام السوري تفادي التصعيد الذي بدأ بالانتشار كالنار في الهشيم من خلال اتخاذه بعض الاجراءات التي تخفف من وطأة الوضع المتفجر فاصدر عددا من القرارات لعل اهمها[2]:

١ــ وضع آليات جديدة وفعالة لمحاربة الفساد وما يتطلبه من اصدار للتشريعات.

٢ــ دراسة انهاء العمل بقانون الطوارىء بالسرعة الممكنة مع اصدارتشريعات تضمن امن البلد وسلامته.

٣ــ اعداد مشروع قانون للاحزاب وتقديمه للحوار السياسي والجماهيري.

٤ــ اصدار قانون جديد للاعلام يلبي تطلعات المواطنين بمزيد من الحرية والشفافية.

٥ــ تعزيز سلطة القضاء ومنع التوقيف العشوائي.

وعلى وفق هذه الخطوات صدر المرسوم الجمهوري رقم ١٦١ القاضي برفع حالة الطوارىء كما تم اصدار المرسوم التشريعي رقم ٥٣ القاضي بالغاء محكمة امن الدولة. وصدر المرسوم التشريعي رقم ٤٩ القاضي بمنح المسجلين في سجلات اجانب الحسكة الجنسية السورية كما تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة الدكتور عادل سفر بغية القيام بمهام التحولات الجديدة .

ولم يشكل تعديل الدستور الذي هو امتداد للدستورالقديم صياغة جديدة للوضع السياسي بل كرس الوقائع التي تحققت في العقد الاخيرسواء في مجال الحرية السياسية او الاقتصاد دون ان يمس جوهر السلطة ولم يعالج المشكلات الاساسية التي افضت الى الاحتجاجات بل كان تعديلا شكليا لوضع السلطة صحيح انه الغى المادة الثامنة التي تعد حزب البعث هو الحزب الحاكم الاانه لم يمس صلاحيات الرئيس الذي بقى صاحب السلطة المطلقة كما ان مشروع الدستور فصل السلطات الثلاث شكليا الا ان السلطة المطلقة ظل محورها الرئيس.

---

[1] بثينة شعبان ،خصائص الزمن القادم ،الشرق ،الدوحة ،٢٠١١/٢/٢٨

[2] جريدة الزمان ،العدد ٤١٩٤ ،في ٢٠١٢/٥/٨.

من خلال ما تقدم فان القرارات جاءت متأخرة وان زمام الامور بدأت تخرج عن السيطرة وكان الاجدر بالنظام ان يشرع في هذه الاجراءات بشكل تدريجي خلال السنوات الخمس الاخيرة لاسيما بعد ان اشتدت الضغوط الخارجية وتم عزل سوريا عن محيطها الاقليمي والدولي وتوالت سلسلة العقوبات الامريكية والاوروبية.

ولم يقتصر مساعي القيادة السورية على الاصلاح السياسي بل سبقه مساعي جادة للاصلاح الاقتصادي، اذ سعت القيادة السورية وخلال أكثر من عقد الى اجراء اصلاحات اقتصادية الا انها لم تكن نابعة من نهج فكري واضح يتعامل مع الجمود الذي اصاب البنية الاقتصادية الانتاجية خلال العقود الاخيرة.

فبعد صدورقانون الاصلاح الاقتصادي رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ الذي فتح الباب امام اللبرلة وتحويل معظم القطاع العام الى القطاع الخاص واخذ الاقتصاد بالتحول من النموذج الاشتراكي الى اقتصاد السوق مما انعكست الاجراءات التي اتبعتها الحكومة على الشعب السوري من خلال[١]:

_ تدهور الوضع المعاشي لقطاعات واسعة من الشعب السوري بما فيها طبقة الموظفين.

_ انتقال التمركز الاقتصادي من القطاع العام الذي هو بمثابة داعم لمختلف النشاطات الاقتصادية الى القطاع الخاص الذي همه الوحيد الربح على حساب المواطن.

_ الاستحواذ على معظم المؤسسات والمعامل الحكومية من قبل اشخاص مقربين من النظام ومن ثم نشأت طبقة من الطفليليين اللذين لاهم لها سوى المتاجرة بقوت الشعب.

ولم تستطع اجراءات الاصلاح الاقتصادي الذي حاولت الحكومة السورية من اتباع بعض الاليات لتحفيز الانتاج والاستثمار بشكل كاف لانها ركزت على اعادة بنائه على انقاض الاقتصاد المتهالك وقصرت في التكييف الهيكلي فوقع الاقتصاد بالركود من جديد .ولم يغير الدستور في الياته بل كرس الوضع الاقتصادي المرتبك الذي الت اليه الامور بعد ان تم نهب القطاع العام لرجال اعمال جدد الذين يتحكمون ب٦٠% من النشاط الاقتصادي.

[١] عبدالباري عطوان ، افتتاحية القدس العربي بتاريخ ٦/١٣ /٢٠١٢ .

تسبب شلل القطاع العام الى تضرر الفئات الفقيرة لذلك اصدرت الحكومة السورية سلسلة من القرارات بعيد اندلاع الاحتجاجات لعل ابرزها[1]:

١- تشكيل لجنة قيادية عليا مهمتها الاتصال بالمواطنين في درعا وبقية المحافظات السورية لمعرفة مسببات الاحداث ووضع الحلول الكفيلة لمعالجتها ومحاسبة المقصرين.

٢_ زيادة رواتب العاملين في الدولة بصورة فورية بما ينعكس ايجابيا على وضعهم المعاشي.

٣_ توفير التمويل اللازم لتأمين الضمان الصحي للعاملين في الدولة .

٤_توفير الامكانات والموارد الازمة لدعم الخدمات الأساسية للمواطنين.

٥_ اجراء تقويم واسع للأداء الحكومي والقيادات الادارية والمحلية.

وهنا لابد من الاشارة الى ان خطوات الاصلاح التي اتخذها النظام سواء في المجال السياسي او الاقتصادي بعيد اندلاع الاحتجاجات من اجل تهدئة الاوضاع وان النظام جاد في الاصلاح.

المحور الثالث: بداية الاحتجاجات

لم تكن الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها سوريا منذ منتصف اذار ٢٠١١ بمعزل عن تداعيات ماسمي بالربيع العربي ورغم التشابه في طبيعة الاحتجاجات الا انها اخذت ابعادا مختلفة في سوريا من خلال عسكرتها والتسبب في سقوط الضحايا من المدنيين .

مع بداية الاحتجاجات اصبحت قضية الاصلاح في سوريامتاخرةمن الناحية العملية بمعنى ان الحراك الشعبي ماهو إلانتاج انسداد الأفق امام كل اصلاح وان زمن الانتفاضة قد تجاوزه واصبح المطلوب تغييراً شاملاً للبنى الاقتصادية والسياسية[2].

---

[1] نبيل سكر ، جمعية العلوم الاقتصادية الاصلاح الاقتصادي في سوريا ، مستقبل الاقتصاد السوري بين التهديدات والفرص ، ينظر موقع www.mokarabat.com/s564.htm

[2] خليل العناني ،المصلحة امريكية والاصلاح عربي موقع
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/europe-north-america-australia/84750-2005-04-30%2016-23-32.html.٢٠٠٥/٤/٣٠

منذ اواخر شهر شباط عام ٢٠١١ حدد ناشطون سوريون واطراف معارضة يوم ١٥/اذار يوم غضب في انحاء سوريا فخرجت في دمشق تظاهرة صغيرة الاان القوات السورية قامت باعتقال بعض المتظاهرين وفرقت الآخرين.

إلا إن التظاهرات انتقلت الى مدن اخر لتنطلق من محافظة درعا ومن المسجد العمري ولتنتشر في العديد من المدن السورية وتمخض عن هذا الحراك الشعبي الى صدور اوامر من الرئيس في ١٤/نيسان باطلاق سراح جميع المعتقلين الذين تم القاء القبض عليهم خلال الاحتجاجات وفي ٢١من الشهر نفسه اعلن رفع حالة الطوارىء في البلاد كما تم حل محكمة امن الدولة العليا وهي اجراءات اتخذها النظام بغية تهدئة الاوضاع الا ان الناشطين السوريين استمروا في تأجيج الراي العام ضد النظام.

مع بداية حزيران عقد اول موتمرللانقاذ الوطني في مدينة انطاليا التركية الذي دعا الى تشكيل حكومة ظل للمعارضة السورية فيما انعقد في ٢/حزيران موتمرللاخوان المسلمين في بروكسل وطالب باسقاط النظام.

وعلى الرغم من ان مطالب الشعب السوري السابقة والحالية لاتختلف عن رزمة تلك الاصلاحات التي اعلن عنها النظام مع بداية الاحتجاجات والتي تمحورت في النقاط الاتية[1].

١- الغاء حالة الطوارئ.
٢- رفع مستوى الحريات.
٣- تقبل الرأي الاخر.
٤- ايقاف الاعتقال السياسي.
٥ -ايجاد حلول للمشكلات الانمائية وتحديدا البطالة.
٦- الاهتمام بالتعليم والصحة.
٧- اجراء مراجعة لسياسات الدولة الداخلية على قاعدة الحوار مع مكونات المجتمع السوري.

[1] Nikolaos Van Dam , The struggle for power in Syria politics and society under Asad and Ba'th party , I.B.Tauris , Revised and updated edition , 15 / 6 / 2011 , pp 185 .

٨- لم تطالب المعارضة اسقاط النظام بل كانت في البداية تدعو الى الاصلاح وتداول السلطة بشكل سلمي كي لاتتهم بأن لديها مشروعاًانقلابياً.

٩- تداول السلطة يكون بشكل تدريجي لأن أي فراغ يهدد سوريا .

الا ان التظاهرات لم تتوقف بل تصاعدت لا سيما بعد لجوء النظام الى اعتقال قادة الاحتجاجات واشتداد الحل الامني

ويمكن تقسيم مراحل الاحتجاجات الى ثلاث مراحل:

المرحلة الاولى بدأت من ١٥/اذار/٢٠١١- ٣/حزيران

في بداية الاحتجاجات لم تطالب الجموع الشعبية التي انطلقت من محافظة درعا ومدن سورية اخرى وبقيادة المعارضة السورية اسقاط النظام بل طالبت باصلاح النظام وتحقيق قدرٍ من الحرية كي لاتتهم بان لديها مشروعاً انقلابياً و طالبت بضرورة تفعيل الحوارالوطني وعدم استبعاد أي فرد في الداخل والخارج. فالحوار الوطني هوالحوار الذي كان على النظام ان يقوده خلال مرحلة الاستقرار كونه لا يمكن ان يكتب له النجاح الامع الاستقرار بوصفه الوسيلة الانجع لتجاوز حالة الاحتقان السياسي في سوريا تزامن ذلك مع رغبة غالبية الشعب السوري بتغيير الوضع السياسي.

حاولت القيادة السورية تهدئة الوضع وجاءت العديد من تصريحات المسؤولين بان الحكومة عازمة على اجراء اصلاحات الاان الخطاب الاول الذي القاه الرئيس بشار الاسد اتسم بالتحدي للمعارضة والمحتجين وقال(اذا فرضت علينا المعركة فاهلا وسهلا) وكان واضحا بان القيادة السورية ستواجه الاحتجاجات في حال استمرارها بالقوة كونها عدت تلك التحركات بانها مؤامرة خارجية وانها سوف لاتتسامح معها[١].

وفي خطاب الرئيس الاسد في ٣٠ اذار ٢٠١١ أكد ضرورة تشريع قانون لمكافحة الارهاب يحل محل قانون الطوارىء والتمهيد لرفعه وتشكيل لجنة للتحقيق في مقتل المحتجين خلال التظاهرات التي اندلعت في المدن السورية وتشكيل لجنة ثالثة لدراسة وضع ٣٠٠ الف كردي حرموا من الجنسية السورية بعد الاحصاء الذي جرى في محافظة الحسكة عام ١٩٦٢،كما جرى خلال هذه

[١] صالح بن محمّد الخثلان ،السياق الدولي للاصلاح السياسي في الوطن العربي ، المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد ١٩- ٢٠٠٨ ص١٢٨.

المرحلة تشكيل حكومة جديدة خلفا لوزارة ناجي العطري. ولكن رغم الاجراءات الحكومية الا ان تصاعد وتيرة الاحتجاجات في المدن السورية أخذ يتصاعد

وتضمن خطاب بشار الاسد رسالتين الاولى بان سوريا تختلف عن الدول العربية التي حصلت فيها الثورات كتونس ومصر وليبيا والثانية ان سوريا قوية بجيشها وبالتفاف الشعب السوري حول قيادتها والقى باللائمة على المخططات الخارجية كونها كانت الدافع الرئيس في تصعيد الاحتجاجات وتعهد بالعمل على ضرب الارهابيين والقتله بيد من حديد وقال (الاولوية القصوى هي لاستعادة الامن وهذا لا يتحقق الا بضرب الارهابيين القتله بيد من حديد فلا مهادنه مع الارهابيين ولا تهاون مع من يستخدم السلاح الاثم لاثارة البلبلة والانقسام ولا تساهل مع من يروع الامنين ولا تسوية مع من يتواطأ مع الاجنبي ضد وطنه وشعبه)[١].

يتضح مما تقدم بان القيادة السورية كانت مقتنعة بان رياح التغيير لن تنالها للاسباب الاتية:

١- النظام السياسي من القوة بالشكل الذي لاتستطيع أي قوة حتى الولايات المتحدة الامريكية من تغيير النظام.

٢- تشظي المعارضة مابين اسلامية وعلمانية وغياب الاتفاق على برنامج موحد يجمع اطرافها.

٣- قناعة القيادة السورية بان الاصلاحات التي اتخذتها خلال المدة الماضية كفيلة بتلبية حاجات الشعب وان تبني أي اصلاحات سريعة وجذرية قد يكون لها ردة فعل سلبية وهذا ماأكده بشار الاسد في مقابلة اجرتها معه صحيفة ول ستريت جرونال بان بلاده تختلف عما شهدته شوارع تونس ومصر من شعارات رفعها المتظاهرون لكون بلاده بحاجة الى بناءمؤسسات وتحسين التعليم ومن ثم الانفتاح على الشعب والاستكون حقبة جديدة من الفوضى وعدم الاستقرار.

٤- التحالف الاستراتيجي مع جمهورية ايران والدعم الذي قدمته لسوريا جعل القيادة السورية تطمئن بان ايران سوف لن تتخلى عن النظام .

المرحلة الثانية٣حزيران/٢٠١١–٢٩/تموز/٢٠١١

[١] ينظرحسام عيناني، الثورة السورية:هل هي استثناء في "الربيع العربي"، مجلة شؤون عربية، العدد١٥٢ شتاء ٢٠١٢ ص٥٢.

بدأت في هذه المرحلة الانشقاقات في الجيش السوري ليعلن تشكيل الجيش الحر بقيادة المنشق رياض الاسعد ويتحول الصراع الى صراع بين قوتين مسلحتين ليبدأ الكر والفر والهجوم المتبادل بين الطرفين.

في هذه المرحلة بدأت المعارضة تدفع باتجاه تدويل الازمة من خلال الالتجاء للمحافل الاقليمية والدولية ومن اجل تصعيد الضغوط على النظام لذلك اتخذت صبغة اقليمية ودولية وبدات الازمة تتجه الى الاستعانة بالقوى الكبرى التي انقسمت الدول حول الملف السوري فروسيا والصين وقفتا الى جانب النظام في سوريا واستخدمتا حق النقض الفيتو في مجلس الامن مرتين لتعطيل اي قرار يتيح للغرب التدخل العسكري حيال سوريا فيما اعلنت الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية الاخرى الى جانب المعارضة المسلحة كما اخذ البعد الطائفي حيزاً كبيرا وواضحا وبذلك احتدمت الازمة وجرى تكريس حالة العسكرة ودعوة اجنحة في المعارضة الى التسليح والتدخل الخارجي.

لقد عرض المعارض ميشيل كيلو بعيد تصاعد الاحتجاجات ماوصلت اليه الاوضاع السياسية في بلاده مشهدين الاول هوالاصلاح السياسي الذي يحقق المصلحة الوطنية وتطبيع الحياة السياسية في البلاد وينبثق حوار وطني بين السلطة والمعارضة ،اما الثاني فسيكون سلطوي يقوم على رفض الاصلاح السياسي الحقيقي من قبل السلطة والمحافظة على جوهر ماهو قائم وضبط الوضع الداخلي من خلال تشديد القبضة الامنية وهذا السيناريو قد يجر البلاد الى حرب اهلية[1].

المرحلة الثالثة ١/ايلول

تحولت الازمة في هذه المرحلة الى حرب اقليمية ودولية بالوكالة وتشكل المعسكر الاول من روسيا وايران وبدعم مباشر من الصين وغير مباشر من الهند والبرازيل والجزائر والعراق وغيرهااما الثاني فضم الولايات المتحدة ودول اوروبا وتركيا الى جانب المملكة العربية السعودية وقطر الامر الذي دفع بخروج الازمة من يد المعارضة والنظام كما ان الجامعة العربية في هذه المرحلة باتت خارج

[1] ينظر مجموعة باحثين، مشاريع التغيير في المنطقةالعربية ومستقبلها ،مركز دراسات الشرق الاوسط،ط١ ،عمان،٢٠١٢

الازمة كليا ولم يعد في مقدورها تنفيذ أي قرار يتخذه وزراء خارجيتها اما المعارضة السورية في الخارج التي اعتقدت في بداية الاحتجاجات بانها قريبة من اسقاط النظام فقدت وهجها لمصلحة المقاتلين في الداخل .

جنيف ١

انعقد هذا المؤتمرفي ٣٠ حزيران ٢٠١٢ برعاية الامم المتحدة ممثلة بالامين العام السابق كوفي انان وبدون حضور اي ممثل للنظام السوري ولامن الحكومة الايرانية واصدر المؤتمر قرارات اكدت على وجوب تشكيل حكومة انتقالية تملك كافة الصلاحيات ولامكان للرئيس بشار الاسد في هذه المرحلة وسيتم من خلال الاتفاق المتبادل بين اطراف الازمة،كما ينبغي من الحكومة السورية أن تسمي محاورا فعليا عندما يطلب المبعوث الدولي ذلك، للعمل على تنفيذ خطة النقاط الست والخطة الانتقالية.-

١ _ يجب أن تشارك اطياف الشعب السوري في الحوار الوطني.

٢_مراجعة للدستور إضافة إلى إصلاحات قانونية.

٣ _يجب الإعداد لانتخابات حرة ومفتوحة أمام الأحزاب كافة.

٤-منح النساءتمثيل كامل في العملية الانتقالية.

٥- يجب وضع حد لإراقة الدماء أوأي عسكرة إضافية للنزاع

٦- على اطراف الازمة أن يعلنوا دعمهم لخطة النقاط الست التي قدمها كوفي أنان، خصوصا وقف إطلاق النار واحترام بعثة مراقبي الأمم المتحدة والتعاون معها.

٧- على المعارضة تدعيم وحدتها والعمل على خطة النقاط ليتسنى مجموعة الاتصال أن تلتئم مجددا بطلب من المبعوث الخاص.

٨- ضرورة إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق الأكثر تضررا وأن تقوم الحكومة السورية باطلاق سراح المعتقلين.

٩- استعداد مجموعة الاتصال لتقديم دعم فاعل لأي اتفاق يتم التوصل إليه بين الأطراف، و سيتخذ شكل مساعدة دولية بتفويض من الأمم المتحدة.

١٠- يجب تأمين استمرارية المرفق العام أو ترميمه سيتم تخصيص إمكانيات مادية هامة لإعادة إعمار سوريا، ويشمل الجيش والأجهزة الأمنية.

١١- ضرورة احترام المؤسسات الحكومية لحقوق الإنسان وأن يتمكن ضحايا النزاع الحصول على التعويضات.

جنيف ٢

في ٢٢كانون الثاني ٢٠١٤ وبدعم من الامم المتحدة ممثلاً بمبعوثها الاخضر الابراهيمي وبالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية وروسياعقد المؤتمر بحضور الاطراف المتصارعة(النظام السوري والمعارضة) مؤتمرأدوليا سمي ب(مؤتمر اصدقاء سوريا) لمناقشة امكانية تنفيذ مقررات جنيف (١) لانهاء الحرب وتشكيل حكومة انتقالية في سوريا مع صلاحيات تنفيذية كاملة.

وجرى سحب دعوة ايران من حضور المؤتمر لاعتراض الولايات المتحدة والجيش السوري الحرلانها لم تدعم الاتفاق الذي جرى التوصل اليه في جنيف واحد حول الانتقال السلمي للسلطة فيما عد وزير الخارجية الروسي عدم حضور ايران خطا وان الذرائع التي قدمت غير مقنعة وان شيئا من التحايل جرى باستبعاد ها عن المؤتمر كونها اللاعب الرئيس في الازمة.لذلك فأن المؤتمر لم يحقق النجاح المنشود في تسوية الازمة السورية لان الاطراف الرئيسة في الازمة غير جادة في التوصل الى اتفاق فضلا عن الاطراف الاقليمية والدولية اللتان تدعمان الطرفين. هذه المؤتمرات لم تفضي الى شيء يذكر لان اطراف الازمة لم تصل الى مرحلة الانهاك فيما وصل الشعب السوري الى حالة من اليأس والرغبة من الخلاص من العنف والتشريد والقتل والهجرة الى دول اوروبا.

الاطراف الاقليمية والدولية لاتزال تدعم اطراف الازمة بالمال والسلاح وانها مرشحة للتصعيد بعد ان رمت روسيا بكل ثقلها العسكري في سوريا وان الشعب السوري هو الضحية ويدفع الثمن من دماء ابنائه.

دور الجامعة العربية في الازمة السورية

مع تصاعد الازمة السورية لجأت الجامعة العربية الى العديد من المبادرات من اجل التوصل الى حلول للازمة وجاء اجتماع وزراء الخارجية العرب بتاريخ ٢٢/ك٢/٢٠١٢ وصدر القرار للجامعة رقم ٧٤٤٤ الذي دعا الى ضرورة بدء حوار سياسي جاد ليجمع الحكومة السورية وكافة اطياف المعارضه في مدة لا تتجاوز اسبوعين من تاريخ القرار وبذلك بغيت التوصل الى تحقيق السلم الاهلي وتضمن القرار[١]:

١_تشكيل حكومة وحدة وطنية في مدة لا تتجاوز الشهرين بمشاركة السلطة والمعارضة على ان يتولى رئاستها شخصية متفق عليها تكون مهمتها تطبيق بنود خطة الجامعة والاعداد لانتخابات برلمانية ورئاسية تعددية حرةوباشراف عربي ودولي .

٢_تفويض رئيس الجمهورية نائبه الاول بصلاحيات كامله للقيام وبالتعاون مع حكومة الوحدة الوطنية لتمكينها من اداء واجباتها للمرحلة الانتقالية.

٣_اعلان حكومة الوحدة الوطنية حال تشكيلها ان هدفها هو اقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي يتساوى به الموطنون بغض النظر عن انتماءاتهم وطوائفهم ومذاهبهم .

٤_قيام حكومة الوحدة الوطنية على اعادة الامن والاستقرار في البلاد .

٥_انشاء هيئه مستقلة مفوضة للتحقيق بالانتهاكات التي تعرض لها المواطنون .

٦_قيام حكومة الوحدة الوطنيه لاعداد انتخابات جمعية تاسيسية على ان تكون شفافة ونزيهة وبرقابة عربية ودولية .

وكلف الاجتماع الامين العام للجامعة لتعيين مبعوث خاص ومتابعة العملية السياسية.

ولم تتجاوب الدول الغربية لمقترح وزراء الخارجية العرب بارسال قوات حفظ سلام عربية ودولية الى سوريا لانها تخشى على قواتها ولاتريد تكرار ماحصل في مناطق ساخنة في العالم.

يتضح مما تقدم بأن الجامعة العربية تبدو عاجزة عن أي حل رغم مطالبتها الرئيس بشار بالرحيل واصدرت قرارات ولكنها من النادر ان تدخل حيز التنفيذ وكل ما استطاعت عمله هو تصدير عجزها الى مجلس الامن

[١] ينظر مبادرة الجامعة العربية لحل الازمة
http://www.emaratalyoum.com/politics/news/2011-08-28-1.419030

المحور الرابع مشاهد مستقبلية للازمة السورية

تزداد الازمة السورية تعقيداً يوم بعد يوم فرغم اعتراف الرئيس السوري في خطابه الاخير في ١٠ كانون الثاني ٢٠١٣ بان هناك ازمة وغياباً للامن الا ان نظامه لايزال مصراً على عدم التفاوض مع المعارضة الخارجية متهما اياه بالعمالة للغرب وفي ذات الوقت يعد الجماعات المسلحة بالارهابية وينبغي محاربتها والقضاء عليها.

لذلك يمكن القول بان هناك ثلاثة احتمالات مستقبلية للازمة السورية:

مشهد تقسيم سوريا:

بعد مرور اكثر من اربعة اعوام على اندلاع القتال بين النظام والمعارضة لاتوجد في الافق مايشير الى نهاية سلمية للصراع المسلح ، وبما انه اتخذ بعداً طائفياً وعرقيا فان سوريا مرشحة للتقسيم من خلال تصاعد العمليات العسكرية من قبل الطرفين وتزايد اعداد الضحايا واللاجئين في الداخل والخارج والدعم الاقليمي الذي يهدف الى اسقاط النظام وانتزاع السلطة من الطائفة العلوية ويدعم هذا الاتجاه كل من تركيا وبعض دول الخليج اذ تقدم هذه الدول الدعم اللوجستي للجماعات المسلحة مما افضى الى تحول في طبيعة الصراع فاتجه الى حرب اهلية بين ابناء الشعب الواحد. اما الاكراد الذين يشكلون نسبة لابأس بها من الشعب السوري التي كانت محرومة طوال اربعة عقود من حقوقها تحركت لتسيطر على اجزاءمن سوريا التي يسكن غالبيتها من الاكراد لتطالب بحقوقها اسوة بما جرى في العراق بعد عام ٢٠٠٣وقد يتجهون لاعلان استقلالهم اوتوحدهم مع الحزبين الكرديين في العراق وتركيا.

هذه التطورات ستدفع بالاقليات الاخرى من الدروز والمسيحين والعلويين بالتحرك في المناطق التي ستبقى ضمن حدود سيطرة بقايا النظام.

يمكن القول بان معطيات الازمة تشير الى مايأتي:

١- تحول الصراع من محاولة لاصلاح وتغيير النظام الى صراع طائفي بين الطبقة السياسة المحسوبة على الطائفة العلوية وبين الجماعات المسلحة التي هي خليط من جماعات دينية سلفية واخوانية وعلمانية.

٢- تقسيم سوريا سيفضي الى اضعافها ومن ثم فأنه يحقق الاستراتيجية الاسرائيلية في منطقة الشرق الاوسط القائمة على دعم الفوضى والاضطراب بغية تفتيتها وتحويلها الى كانتونات .

٣- اطالة امد الصراع المسلح بين الطرفين ادى الى تعقيد الازمة وجعلها تتجه نحو التقسيم بسبب الخسائر البشرية والمادية وتعمق الجراح بين الاطراف المحسوبة على النظام واطراف المعارضة المسلحة المتمثلة بالجيش الحر والتنسيقيات.

مشهد بقاء النظام

يرتكز هذا المشهد على استمرار الصراع العسكري دون التوصل الى حل الازمة بالقوة وسيحاول النظام استخدام كل طاقة تدميرية يملكها ومن تداعياته هذه ارتفاع عدد الضحايا من الجانبين كما سيودي الصراع ومحاولات النظام تحجيم دور الفصائل المسلحة الى توظيف الانشطة والفعاليات الاقتصادية والسياسية لبقاء النظام اطول مدة ممكنة.

من جانبها فإن القوى الاقليمية والدولية تبدي مخاوفها من وقوع الفوضى في حال انهيار النظام وان جهودا اقليمية ودولية تبذل من اجل ايجاد مخرج للازمة لذلك قدمت كل من روسيا وايران وبمباركة بعض الدول العربية مبادرة على غرار المبادرة الخليجية لليمن ببقاء النظام وربما ستجري الاطراف الدولية تسوية بين النظام والمعارضه بالشكل الذي لايسمح للجماعات الاسلامية المتطرفة اي فرصة للانقضاض على السلطة ويتم تشكيل هيئة للتنسيق الوطني وتجنيب سوريا الحرب الاهلية. في حين يأتي الموقف الروسي ليؤكد على عدم السماح بتنحية الرئيس بشار الاسد بالقوة ويزداد تصلباً يوماً بعد اخر.

ان سوء تقدير الدول الداعمة للجماعات المعارضة جعلها في نهاية المطاف تتجه الى التسليم بحوار المعارضة مع النظام وهذا الموقف بدا واضحا من قبل الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوروبي وتركيا.

لاشك أن النظام السوري مازال نظاما قويا فالمؤسسات قائمة والجيش مازال صامداً رغم الهزات التي تعرض لها خلال السنتين الماضيتين من خلال الخسائر الذي تكبدها التي اضعفت قدراته العسكرية الا انه لايزال ممسكاً بعامل المبادرة في مهاجمة الجماعات المسلحةواستمرارالدعم اللوجستي الدولي والاقليمي المقدم له من قبل روسيا وايران.

من جانب اخر فان القوى الدولية تبدي مخاوفها من وقوع الاسلحة الكيمياوية بيد المعارضة الاسلامية المسلحة ويحمل في طياته خطر استخدامها من قبلها لذلك فان بقاءها بحوزة النظام سيكون بمثابة صمام امان بعدم استخدامها في الوقت الحاضر كما تعد تلك القوى بان خطر الفصائل الاسلامية المسلحة اشد من النظام السوري على مصالحها في المنطقة واسرائيل على وجه التحديد.

النظام السوري رفض الحوار مع المعارضة بالداخل لان الرئيس الاسد يرى بعدم وجود معارضة داخلية وان الجماعات التي تقاتله هي قادمة من الخارج وبدعم خليجي ودولي ويرى استحالة الحوار مع معارضة الخارج لكونها حسب وصف الرئيس بشار الاسد بانها عميلة للاجنبي وان المفاوضات وان جرت فستكون مع اسيادها.

من جانبها فأن الخلافات بين اطراف المعارضة وصلت الى حد اصبحت غير قادرة على تشكيل حكومة انتقالية فهي مشتتة لاتملك رؤيا واضحة للمرحلة القادمة منقسمة الى ثلاثة معسكرات يرى المعسكر الاول بان هناك قابلية لاجراء حوار مع النظام فيما يرفض الثانيالحوار والتمسك برحيل الاسد اما الفصائل الاسلامية المسلحة المتمثلة بجبهة النصرة ترفض رفضا قاطعا الحوار مع النظام.

اما النظام السوري فلايزال يحتفظ بحجز موقع له ضمن معادلة التسوية التي لابد ان تأتي ضمن الحلول المقترحة لانهاء الازمة لانه لايزال يحظى بنسبة من التاييد الشعبي وهذا ما تؤكده اكثر الدول المعنية بالازمة السورية.

مشهد انهيار النظام

في الوقت الذي يزداد الملف السوري تعقيدا وتزداد الدول المتورطة فيه وبروز ملف الاسلحة الكيمياوية وتصاعد المخاوف من استخدامها وفشل مهمة المبعوث الاممي العربي الاخضر الابراهيمي والتدمير الذي تعرضت له القوات المسلحة السورية فان مشهد انهيار النظام يحتاج الى وقت قد يمتد من ستة اشهر الى سنة للأسباب الاتية:

١- تصاعد القتال بين النظام والمعارضة المسلحة في عمق العاصمة السورية دون حسم أي من الطرفين المعركة لصالحه.

٢ – رغم ان التدخل العسكري اصبح مستبعداً من قبل القوى الدولية لاسيما الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا الا ان روسيا بادرت بالتدخل العسكري لضرب الجماعات الاسلامية المتطرفة داعش و النصرة واحرار الشام وبدعم من الجمهورية الاسلامية في ايران فان قوى اقليمية لاتزال تضغط باتجاه التصعيد وتراهن على اسقاط النظام.

٣- رغم العقوبات التي طالت الاقتصاد السوري ومسؤولية الا ان بعض الاطراف الاقليمية تطالب باتخاذ عقوبات اشد لتصل الى وضع سوريا تحت طائلة البند السابع.

٤- انهيار النظام الاقتصادي السوري ومن ثم فان تداعياته المستقبلية قد تتسبب بانهيار النظام لاسيما ان مؤشرات الاقتصاد يتهاوى في ظل التدمير الذي تشهده البنى التحتية و قد لايستمر لمدة طويلة اذا استمر الصراع ومن دلائل تراجع الاقتصاد انخفاض العملة السورية ٥٠في المئة من قيمتها.

من خلال تتابع الاحداث والتطورات التي تشهدها سوريا اليوم فان المشهد الاول هو من اكثر المشاهد توقعا بالحدوث لاسيما ان المعطيات تؤكد بان المناطق الشمالية والشمالية الشرقية التي يقطنها الاكراد هي امتداد لمناطق جنوب تركيا ومن ثم فانها مرشحة لتكون ضمن الدولة الكردية فيما تشكل المناطق الساحلية التي تسكنها الاقلية العلوية هي امتداد لمناطق البقاع في لبنان لتكون ضمن دولة علوية فيما تسكن الاغلبية السنية في مناطق وسط البلاد وجنوبها.

الاستنتاجات

١ – استبعاد الحل السلمي والجلوس على طاولة المفاوضات مما افضى الى صورة قاتمة لمشهد الازمة السورية التي تصاعدت فيه حالات القتل والتهجير والتدمير للبنى الاقتصادية للدولة السورية.

٢ –انعدام الثقة بين طرفي الصراع منع من التوصل الى حلول سلمية.

٣ – من الواضح ان هناك عجزاً دوليا واقليميا في مساعدة السوريين لحل الازمة فرغم وساطة المبعوثيين الدوليين الامين العام السابق للأمم المتحدة كوفي انان والمبعوث الدولي- العربي الاخضر الابراهيمي الا انهما لم يحققا نجاحا في مهمتهما.

٤ – الدور السلبي للفاعلين الاقليمي والدولي في استمرار الازمة واسهما في التصعيد المسلح الذي شهدته سوريا خلال العشرين شهرا الماضية.

٥ – راهنت بعض الاطراف الاقليمية والدولية على سقوط النظام خلال مدة قصيرة لاتتجاوز الاسابيع على غرار ماحصل في دول الربيع العربي تونس ومصر الا ان النظام بتركيبته الامنية والعسكرية اثبت على قدرات في المطاولة و مقاومة المعارضة المسلحة.

٦– اظهرت المعارضة وكأنها اداة بيد قوى اقليمية ودولية ولم تتفق على رؤيا موحدة تجاه المرحلة الحالية والمستقبلية لذلك فهي مشتتة وضعيفةلاسيما اتهمت بعض اطرافها التي تقاتل على الساحة السورية بالتطرف والارهاب.

٧– التدخل الروسي العسكري وبدعم من الجمهورية في ايران غيّر من معادلة التوازن لصالح النظام ومن ثم فان فرص المعارضة المسلحة تراجعت بفضل الضربات التي وجهها الجيش السوري والطيران الروسي.

٨– اصبح التقسيم لسوريا واضحا من خلال المواقف الدولية والاقليمية فلا تزال تلك المواقف تدعم طرفي الصراع وتكاد الحلول عصية عليها في ايجاد مخرج للازمة.

الخاتمة

من الواضح ان الازمة السورية تم تدويلها بالشكل الذي تحولت الى حرب باردة بين دول عظمى تتقاتل على اقتسام الثروات ومناطق النفوذ في منطقة تمتلك ثلثي احتياطيات النفط في العالم ولا تمتلك حلولاً لحلحلتها بسبب وجود دولتين ذات عضوية دائمة في مجلس الامن تؤيد بقاء النظام .

الازمة السورية تعيش حالة من الاستنزاف الطائفي ومرشحة للاطالة والحوار بين المعارضة والنظام تجاوزته الاحداث ولم يعد مفيدا بعد ان أفلتت الامور من الجانبين والحوار المثمر الفاعل بات عمليا بين القوة العظمى والاقليمية والعالمية فدول الخليج العربي متورطة هي ايضا في صراع لا تعرف اين مدياته وبدأت تزود الجيش السوري الحر بشحنات من الاسلحة الثقيلة ومن ثمة فان الحرب الاهلية قادمة في سوريا لا محالة وان الامور خرجت من دائرة السيطرة .

لا شك ان النظام والمعارضة يتحملان المسؤولية فيما وصلت اليه البلاد من عنف وفوضى فالنظام ظن بانه قادر على انهاء الازمة في غضون ايام والمعارضة توقعت وخططت واستعانت بالخارج وطلبت تدخلا عسكريا كل هذا ما كان ان يحدث لو ان الفريقين تمكنا من الحوار المباشر لحل الاشكالات كافة .

ان صعوبات كبيرة تواجه سوريا فاذا ماتم معالجة الازمة بالحل العسكري فان تداعياتها ستكون وخيمة على مستقبلها واذا تم معالجتها سياسيا فان المرحلة الانتقالية ستكون صعبة للتوفيق بين الفرقاء جاء التدخل العسكري الروسي لدعم النظام ضد الجماعات المسلحة تحولا كبيرا في تداعيات الازمة فرغم ان الاطراف الدولية تجد في تلك الجماعات خطرا عليها الا انها تقف ضد النظام.

Syria reforms in the political

Dr. ameer kameel

Abstract

Throughout more than four decades the political system in Syria faced attempts to political and economic reform , which was urged by the opposition by adoption of police action authoritarian and not talk with his people had been treated and occurs built by political, administrative and economic , but the regime has sought hiring authority power to suppress the forces that opposes reform and feign various styles and mechanisms to prevent the devolution of power as peacefully resisted external pressures on the grounds that any change or reform+ will lead to the rise of extremist Islamic groups

Escalated the standoff between the regime and the opposition at the end of the nineties of the last century about the opposition's demands to cancel some of the practices of the system through the elimination of the state of emergency and the release of political detainees and hold a dialogue on several issues but those attempts failed .

After Bashar Assad succeeded his father in 2000, encouraged by the opposition that there is a shift in the policy regime towards its own people , but it was disappointed with the result of the continuity of the system policy not to correct the path of the system in the prosecution of the opposition and restrict public liberties with the absence of political and economic reform .

With the escalation of popular protests that swept some Arab countries ruled the Syrian regime erupted in Syria , but this soon turned to it to be triggered first in the capital, Damascus, and extended to the provinces of Syria, another and , despite attempts by the regime to contain the protests , but it turned out after less than two months to an armed conflict between the army founded by dissidents and army knew the free and the regular army .

Syrian crisis has turned into a regional conflict and the Cold War between the major countries of the complicated crisis was internationalized form , which led to the Syrian people to pay for the destruction of their country and the displacement of more than four million Syrians in neighboring countries .

That the Syrian crisis is open to several possibilities in the forefront divided into cantons to achieve the dream of getting rid of the State of Israel formed her concerns in previous decades .

دراســــــــ